نحو عدالة صديقة للطفل في مصر:
فهم احتياجات ومسارات العدالة التي تتمحور حول الطفل

حوار سياسات (مائدة مستديرة)
24 مارس 2022
فندق كمبنسكي النيل

MENA - OECD Governance Programme

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Embassy of Switzerland in Egypt

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

المشروع[1]

يهدف المشروع إلى دعم تطوير نظام العدالة الصديقة للطفل في مصر من خلال تعزيز قدرات التنسيق المؤسسي ودعم فعالية نظام عدالة الطفل المصري من أجل حماية الأطفال في تماس مع القانون بشكل أفضل، وذلك إتساقاً مع الاستراتيجية الوطنية للطفل ورؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وسيتم تنفيذ المشروع من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدعم مالي من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

ويهدف المشروع إلى مشاركة عالية المستوى من الجهات الوطنية المعنية لتعزيز التنفيذ الفعال لأهداف الإطار الاستراتيجي والخطة الوطنية للطفولة والأمومة في مصر للأعوام 2018-2030. ويساهم المشروع في تعزيز سيادة القانون واتاحة الاستفادة من خبرات مختلف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خاصة من خلال تبادل الخبرات بين النظراء وحوار السياسات مع الحكومة المصرية.

كجزء من برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيساهم المشروع في دعم الحكومة المصرية في تحديد التحديات والفرص الرئيسية في هذا المجال وزيادة الوعي العام بأهمية العدالة الصديقة للطفل.

النتائج الرئيسية للمشروع هي:

- تعزيز قدرات التنسيق بين الجهات المعنية في نظام عدالة الطفل لحماية الأطفال على اتصال مع نظام العدالة؛
- تحسين آليات الحوكمة والتنسيق بين الجهات الوطنية الرئيسية في نظام عدالة الطفل.

تهدف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى دعم الحكومة المصرية من أجل تعزيز وتمكين دور التنسيق والحماية الذي يقدمه نظام عدالة الطفل وذلك اتساقاً مع أهداف الإطار الاستراتيجي والخطة الوطنية للطفولة والأمومة.

أهداف حوار السياسات

سيناقش حوار السياسات التزام مصر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذا دور وجهود الجهات الوطنية المعنية بنظام عدالة الطفل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للطفل ورؤية مصر 2030. وسيساهم حوار السياسات في تبادل الخبرات و تعزيز آلية الحوكمة والتنسيق بين الجهات المعنية.

المشاركون:

وسيجمع حوار السياسات قيادات الجهات الوطنية الرئيسية المعنية: المجلس القومي للطفولة والأمومة، ووزارة العدل، والنيابة العامة، ووزارة التضامن الاجتماعي، وكذلك وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، إلى جانب ممثلي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (15 مشاركاً).

[1] Governance - Organisation for Economic Co-operation and Development (oecd.org)

جدول الاعمال

الخميس 24 مارس 2022

وسيعقد حوار السياسات باللغتين الإنجليزية والعربية. وسوف تتوافر ترجمة متزامنة بين اللغتين الإنجليزية والعربية.

9:00 – 8:45	**الترحيب بالمشاركين**
9:30 – 9:00	**الكلمات الإفتتاحية:** • الأستاذ الدكتور طارق توفيق، نائب وزير الصحة والسكان والمشرف على المجلس القومي للأمومة والطفولة • القاضية أمل عمار، مساعد وزير العدل لشئون حقوق الانسان والمرأة والطفل • المستشار حسام شاكر، رئيس الاستئناف ورئيس مكتب حماية الطفل، النيابة العامة • الدكتورة شريفة شريف، ممثل مصر في لجنة الحوكمة العامة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمدير التنفيذي للمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة • السيدة ميخيل هارارى، نائبة مدير مكتب التعاون الدولي بسفارة سويسرا بجمهورية مصر العربية • الدكتورة تاتيانا تيبلوفة، رئيسة قسم اتساق السياسات لأهداف التنمية المستدامة، مستشارة أولى بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
	مائدة مستديرة **مدير الجلسة:** السيد عمرو سليمان، محلل سياسات ومدير مشروع، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
10:15 – 9:30	**اتساق السياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعزيز سيادة القانون وتطوير نظام العدالة الصديق للطفل على نحو يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 والاستراتيجية الوطنية للطفل والاستراتيجية الوطنية للحقوق الانسان** **مشاركة مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (10-15 دقيقة)** الدكتورة شريفة شريف، ممثل مصر في لجنة الحوكمة العامة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمدير التنفيذي للمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة **اتساق السياسات الوطنية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 16+ (10-15 دقيقة)** الدكتورة تاتيانا تيبلوفة، رئيسة قسم اتساق السياسات لأهداف التنمية المستدامة، مستشارة أولى الجنس والعدالة والشمولية
11:00 – 10:15	**نظام عدالة الطفل في مصر ودور الجهات الرئيسية الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للطفل والاستراتيجية الوطنية للحقوق الانسان ورؤية مصر 2030 (وفقاً لمسارات عدالة الطفل في مصر: المجلس القومي للأمومة والطفولة - النيابة العامة - وزارة العدل - ووزارة التضامن الاجتماعي)** - الأستاذ الدكتور طارق توفيق، نائب وزير الصحة والسكان والمشرف على المجلس القومي للأمومة والطفولة - القاضية أمل عمار، مساعد وزير العدل لشئون حقوق الانسان والمرأة والطفل - المستشار حسام شاكر، رئيس الاستئناف ورئيس مكتب حماية الطفل، النيابة العامة - ممثل وزارة التضامن الاجتماعي

11:45 – 11:00	**نقاش مفتوح**
12:30 – 11:45	**نظرة عامة عن المشروع والمجموعة الاستشارية للمشروع** السيد عمرو سليمان، محلل سياسات ومدير مشروع، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والسيدة مروة صلاح، مستشارة مشروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مناقشة مفتوحة
12:30	**غداء**

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون هي وكالة التعاون الدولي التابعة لوزارة الخارجية الفيدرالية (FDFA). الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون هي المسؤولة عن التنسيق الشامل مع السلطات الفيدرالية الأخرى للتنمية والتعاون مع أوروبا الشرقية بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية التي يقدمها الاتحاد السويسري.
يهدف التعاون الدولي السويسري، وهو جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية للمجلس الاتحادي، إلى التخفيف من الحاجة والفقر في جميع أنحاء العالم، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية والحفاظ على البيئة. إنه يعزز الاعتماد على الذات اقتصاديًا واستقلالية الدولة، ويساهم في تحسين ظروف الإنتاج، ويساعد في معالجة المشاكل البيئية، ويضمن الوصول بشكل أفضل إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية الأساسية.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة دولية تهدف إلى تعزيز السياسات الرامية إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في جميع أنحاء العالم. وتتكون من 38 دولة عضو، وسكرتارية في باريس، ولجنة من خبراء حكوميين وغيرهم من مجالات أخرى لكل مجال عمل تغطيه المنظمة. توفر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منتدى يمكن من خلاله للحكومات العمل معًا لتبادل الخبرات والبحث عن حلول للمشكلات المشتركة. تتعاون المنظمة مع الحكومات لفهم دوافع التغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويقيس الإنتاجية والتدفقات العالمية للتجارة والاستثمار.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: عن مساعدة الأطفال للوصول للعدالة

تدعم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدول الأعضاء والدول الشريكة في تحقيق خدمات عدالة أكثر استجابة وتمحورها حول الاشخاص والوصول إلى العدالة كمكونات أساسية للنمو الشامل والديمقراطية السليمة ومناخ الاستثمار المزدهر. تواجه الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والشباب، عقبات خاصة في الوصول إلى العدالة، مثل الإجراءات المعقدة والتكاليف الباهظة والافتقار إلى التمكين القانوني. ولدى الأطفال على وجه الخصوص احتياجات وحقوق محددة ولكنهم قد يواجهون صعوبات متزايدة في تلبية احتياجاتهم القانونية، مما يؤدي إلى تفاقم احتمالية الإصابة بالصدمات وإعاقة رفاه الطفل. تدعم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدول في التحرك نحو عدالة صديقة للطفل تضع الأطفال في جوهر تصميم وتقديم خدمات العدالة وتضمن تلبية احتياجاتهم.

برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية MENA-OECD

برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو شراكة استراتيجية بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتبادل المعرفة والخبرات، بهدف نشر معايير ومبادئ الحكم الرشيد التي تدعم عملية الإصلاح الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يعد البرنامج ضمن الشركاء الرئيسيين في مجال إدارة الإصلاحات الإدارية الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ويوفر البرنامج هيكلا مستداما للحوار الإقليمي للسياسات فضلا عن المشاريع الخاصة بكل بلد. وتعكس هذه المشاريع التزام الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتنفيذ إصلاحات في القطاع العام من أجل تحرير إمكاناتها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتلبية الطلبات المتزايدة للمواطنين فيما يتعلق بجودة الخدمات العمومية وشمولية إعداد السياسات العمومية وشفافيتها.

نقاط الإتصال

Amr Soliman, Policy Analyst, MENA-OECD Governance Programme

amr.soliman@oecd.org

Chloe Lelievre, Justice Programme Lead

Chloe.Lelievre@oecd.org

http://www.oecd.org/mena/governance/

@OECD.gov

#MENAOECD

MENA - OECD Governance Programme

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Embassy of Switzerland in Egypt

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES